الفصل الثالث

علي عبدالرازق

وفلسفة الحكم في الإسلام

الفصل الثالث

علي عبدالرازق
وفلسفة الحكم في الإسلام

أولاً: مكانته الفكرية

يُعد الشيخ علي عبدالرازق (1306/1888 - 1386/1966) واحدًا من أكبر علماء الأزهر المعاصرين المجددين في الثقافة الإسلامية. وتميزت شخصيته بالشجاعة والجرأة الشديدة وهي خصال مكنته من أن يجتهد وينشر اجتهاداته على الملأ فيقف معه فيها من يقف ويرفضها وينقدها من يرفض أو ينقد. وكانت كتاباته دائمًا مثار نزاع بين المحافظين والتقليديين والمجددين والتنويريين من أعلام الفكر في عصره. لاقى في سبيل اجتهاداته تلك ما لاقى من عنت وظلم ولكنه تحمل كل ذلك العنت حتى أدرك الجميع في النهاية مكانته الفكرية وقوة اجتهاده وأصبح له شأن يذكر في الحياة الفكرية في مصر والعالم العربي والإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين.

ثانياً: حياته

ولد الشيخ علي عبدالرازق في قرية أبي جرج من قرى مصر الوسطى بمحافظة المنيا ونشأ في أسرة آل عبدالرازق، تلك الأسرة التي لعبت دورًا هامًا في الثقافة العربية حتى منتصف القرن الماضي، التقت في ثقافتها روافد الثقافة الإسلامية الشرقية بالثقافة المصرية والغربية، تأخذ من الشعر والأدب بقدر أخذها من قضايا الدين والفلسفة والعلوم، أسرة كانت مجالسها مقصدًا للمفكرين والأدباء والعلماء من كل صوب وحدب وتناقش فيها أدق المشاكل وتعرض فيها أعمق الآراء وأكثرها جدة وطرافة. وسط هذا الجو العائلي المليء بصنوف الفكر وحب

الاجتهـاد والنزاع نحو الإصلاح والتجديد نشـأ على عبدالرازق وسـلك سـبيل أخيه مصطفى في التعليـم فألحقه والده بكُتَّاب القرية حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ومبادئ الحسـاب، وحفـظ قـدرًا كبيرًا مـن القرآن الكريـم. والتحـق بعد ذلك وعمـره عشر سـنوات بالأزهر الشريـف. وتفرغ منذ ذلك الوقت للثقافة الإسـلامية والعلوم الدينيـة فنهل من معينها على يد أسـاتذة الأزهر وشـيوخه المرموقين محافظين ومجددين. وكان الشـيخ محمد عبده صديق والده هو ألمع أسـاتذته وأكثر شيوخه تأثيرًا فيه. وقد تلقى دعوته إلى الإصلاح والتجديد وخاصة في مجالات إصـلاح اللغة وتقويم المعوج من الأفكار الدينية وتحريـر الفقه والتشريع من القيود التي كبلتها. ربطت بينه وبين شـيخه صلات قوية لم تتوقـف عند حدود التجديد والإصلاح الديني فقط بل تعدتها إلى مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي حيث تزاملا بعد ذلك في مجلس شورى القوانين.

ولم يتوقف على عبدالرازق في تعليمه عند حدود التعليم الديني في الأزهر، بل امتد ليشمل التعليم المدني حيث التحق بالجامعة المصرية عام 1910 لمدة عامين تتلمذ خلالهما على اثنين من كبار أساتذتها هما المستشرق نللينو الذي حضر له دروسًا في تاريخ الأدب العربي، والفيلسوف سـانتيلانا الذي حضر له دروسًـا في الفلسـفة. كما اتصل في تلك الأثناء برائـد كبير من رواد التنوير في عصره هو أحمد لطفي السـيد وشارك في «الجريدة» التي كانت تضطلع بنشر تعاليم جمـال الدين الأفغاني ومحمد عبده وكانـت منارة لحرية الرأي وصرامـة القول وتحمل دعوات التجديد والإصلاح.

حصل الشـيخ على عبدالرازق على شهادة العالمية من الأزهر عام 1911م وبدأ المشاركة في أنشـطته التعليمية بالتدريس متبرعًا وكانت حلقته الدراسـية تقوم حول علم البيان. ورغم أنه كـان يعيب على أخيه مصطفى ولعه ببعض تقاليد الغرب وعاداته منذ سـافر إلى باريس وتعلم هناك، إلا أنه شد الرحال إلى إنجلترا عام 1912م ليبقى هناك ثلاث سنوات درس خلالها بجامعة أكسـفورد علمي الاقتصاد والاجتماع، واضطرته ظـروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مـصر عام 1915م ليبدأ منذ هذا التاريخ حياته العلمية شـديدة الـثراء والخصوبة؛ حيث عين فـور وصوله إلى مصر قاضيًا في المحاكم الشرعية في الإسـكندرية؛ والأقاليم وظل يشـارك مع ذلك في الحياة الثقافية العامة حيث كان يلقي دروسًا في الأدب العربي وتاريخ الإسلام في معهد

الإسكندرية الديني، كما كان يواصل دراسته في نظام القضاء إلى أن حدثت حادثة أثرت في حياته الفكرية كثيرًا وهي إلغاء نظام الخلافة في تركيا على يد مصطفى أتاتورك التي ترتب عليها قضية «محنة الخلافة».

في ذلك الوقت اشتد الخلاف حولها بين مؤيد ومعارض. وتدخلت سلطة الاستعمار الإنجليزي في الأمر وبدأت تبحث للخلافة عن موطن آخر غير تركيا بحيث يستمر هذا النظام أداة تنفذ للبريطانيين مطامعهم وأهدافهم. كانت مصر وحاكمها الملك فؤاد وصفوة مثقفيها يرغبون فيها. وانبرى الشيخ على عبدالرازق ليشارك في هذه المعمة الدينية - الفكرية ويدلي بدلوه فيها بعد أبحاثه المطولةمنذ ولي القضاء بمحاكم مصر الشرعية عام 1915م في تاريخ القضاء الشرعي. ولما كان معلومًا أن القضاء بجميع أنواعه يُعد نوعًا من فروع الحكومة وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالاً كبيرًا، كذلك القضاء الشرعي ركن من أركان الحكومة الإسلامية، فلابد للباحث في تاريخ القضاء الشرعي أن يبدأ بدراسة ركنه الأول، الحكومة في الإسلام. وقد نشر الشيخ آنذاك خلاصة هذه الأبحاث في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» الذي فرغ منه في الأول من أبريل عام 1925م الموافق السابع من رمضان عام 1343ه. وقد أنكر في هذا الكتاب فكرة الخلافة ونفى أي صلة لها بالدين الإسلامي. ونفى ما علق في أذهان المسلمين عن الخلافة، وعن الإسلام كدين ودولة، وعن الدولة الدينية! وجاء الكتاب حاملاً أفكارًا لم يتعود عليها المسلمون طوال تاريخهم الطويل، كما جاء كنغمة نشاز وسط ما كان سائدًا من دعوة الخلافة للملك المصري. ومن ثم فقد كان هذا الكتاب بمثابة ثورة هائلة على المفاهيم السائدة سواء في أذهان العامة أو أذهان المختصين. وكان بمثابة صيحة جريئة وحملة عنيفة موجهة مباشرة إلى الجالس على عرش مصر، ومهما كانت حججها الدينية النقلية والعقلية فقد كانت بلا شك ذات طابع سياسي. ولذلك قامت الدنيا ولم تقعد؛ فقد ثارت ثائرة الجميع ضدها، أثارت الملك وأعوانه كما أثارت معظم الساسة وبعض المثقفين. واجتمعت هيئة كبار العلماء في الأزهر نزولاً على رغبة أولي الشأن في الثاني عشر من أغسطس من عام 1925م برئاسة شيخ الأزهر وحضور 24 عضوًا من أعضائها لتعلن قرار فصل الشيخ من عضويتها، وتصدر حكمًا جماعيًا يقضي بمخالفة ما جاء في الكتاب للإسلام أن مؤلفه سلك مسلكًا لا يصدر عن مسلم فضلاً عن عالم.

وكـان من الطبيعي بعد ذلـك أن يُفصل أيضًا من منصبه في القضاء و إن عارض هذا الفصل بعض المثقفين المسـتنيرين، وعلى رأسهم عبدالعزيز فهمي وزير العدل الذي اضطر إلى التخلي عـن منصـب الوزير حتـى لا يوافق على فصل قـاضي لا ذنب له إلا أنه اجتهـد في الرأي ورفع صوته جهرًا ليعلن نتيجة اجتهاده.

وبالطبع فقد حورب الشيخ على عبدالرازق كثيرًا بسبب هذا الموقف وبسبب عداء شيوخ الأزهر له، مما كان سببًا لاتجاهه بعد ذلك وجهة جديدة في حياته لم تكن في حسبانه ولم تكن من بين ميوله الأولى حيث أنه وبعد فترة من الانطواء والانزواء بعيدًا عن المناصب والأضواء، عاد ليشـارك في الحياة السياسـية بدلاً من الحيـاة الفكرية والعلمية، فانتخـب عضوًا في مجلس النـواب، ثم جـاوزه ليصبح عضوًا في مجلس الشـيوخ، واختير أيضًا وزيـرًا للأوقاف وأضحى قطبًا من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين. وفي وسع مؤرخه - على حد تعبير د. مدكور - أن يكتب صفحات عن حياته السياسـية وما خالطها من أحداث، فقد انغمس في السياسة إلى حد أنه طبع في أواخر حياته بطابعها، وبدت آثارها في تفكيره ومسلكه فكان إلى الشك أميل و إلى الحـذر أقرب حتـى في مواطن لا تدعو إلى حذر أو ريبة (مـع الخالدين، ص137). انتخب على عبدالرازق عضوًا في مجمع اللغة العربية عام 1948م و يبدو أن هذه العضوية قد لاقت في نفسه هـوى ووافقت ميولـه وعادت به إلى ما كان يطمـئن إليه، فتفرغ له طوال الخمسـة عشر عامًا الأخـيرة من حياته ووقف عليه الكثير من وقته وجهده. اشـترك في أربعة من أهم لجان المجمع ولم يتخلف إلا نادرًا عن جلسـة من جلسـاته ومؤتمره. وقد شـارك بشهادة المجمعين بفعالية في كل هـذه اللجان فكان صاحب الملاحظات الدقيقة والمناقشـات النافعة الممتعة التي لم يكن يدلي فيها بدلوه إلا عن علم وبينة وكذلك عن إحساس وشعور سليمين.

ولم يمنعه هذا ا لنشـاط المجمعي من العودة كلما سـنحت له الفرصة إلى التدريس فألقى سلسـلة من المحاضرات في الشريعة الإسـلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، كما حاضر في السـنوات الخمس الأخيرة من حياته في معهد الدراسـات العربية العليا ودارت محاضراته تلك حول حياة الإمام محمد عبده.

وتوفى الشـيخ على عبدالرازق عام 1966م بعد حياة كافح فيها ما كافح واجتهد فيها بقدر ما استطاع، ولاقى فيها من الظلم والعنت بقدر ما لاقى فيها من النجاح و إصابة الهدف.

ثالثًا: مؤلفاته

1) أمالي في علم البيان وتاريخه:

وهي رسالة في علم البيان وتاريخه تقع في 122 صفحة كانت ثمرة الدروس التي ألقاها في الأزهر عام 1911م. وتمتاز هذه المحاضرات بوضوح الأسلوب وتكشف عن غزارة مطالعاته وسعة أفقه. وقد استعرض فيها تاريخ علم البيان وتناول بعض قضاياه وتابع شيخه الإمام محمد عبده في ميله إلى المتقدمين حيث كان يرى أن علم البيان الحق هو ما قال به عبدالقاهر الجرجاني، أما السكاكي فقد وضعه في قوالب جامدة ولو ترك مفتوحًا لضمت إليه أسرار جديدة.

2) الإسلام وأصول الحكم:

وقد طبع لأول مرة عام 1925م وتناول فيه قضية على جانب كبير من الخطورة والأهمية تتعلق بنظرية الحكم في الإسلام وقد أنكر فيه فكرة الخلافة وأوضح أنها لم ترد لا في القرآن ولا في السنة. وقد اعتمد في تأليفه على عشرات المصادر العربية وخاصة النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وعلى بعض المصادر الأجنبية التي تتعلق بموضوع الحكم واستعان ببعض ما كتبه المستشرقين حول الحكم في الإسلام وحول الخلافة. وقد تناول فيه ثلاثة مباحث رئيسية اعتبر كل واحد منها كتابًا؛ ففي الكتاب الأول تناول موضوع الخلافة والإسلام حيث تحدث عن الخلافة وطبيعتها ثم عن حكم الخلافة وعن الخلافة من الوجهة الاجتماعية. وفي الكتاب الثاني تناول موضوع الحكومة والإسلام، فدرس نظام الحكم في عصر النبوة وتحدث عن الرسالة باعتبارها ليست حكمًا وليست دولة. أما الكتاب الثالث فخصصه لدراسة موضوع الخلافة والحكومة في التاريخ فتحدث في الباب الأول منه عن الوحدة الدينية عند العرب، ثم تحدث في الثاني عن الدولة العربية، وفي الثالث عن الخلافة الإسلامية وتضمن هذا الباب الأخير خلاصة رأيه في نظام الحكم في الإسلام وفي إنكار نظام الخلافة الذي درج عليه المسلمون دون سند من النصوص الثابتة في القرآن والسنة.

3) الإجماع في الشريعة الإسلامية:

صدر عام 1947م واشتمل على محاضراته التي ألقاها على طلاب دبلوم الشريعة الإسلامية

بكليـة الحقوق جامعة القاهرة. وقد أوضح فيه حقيقة الإجماع ومعناه و إمكان حدوثه وحجته وحكمـه ومنزلتـه بين أصـول الدين. وقد حرص فيه عـلى التدقيق في النقل عـن المصادر وعلى توضيـح مواطن الخـلاف بين الفقهاء. وربمـا كان ذلك لحرصـه الزائد من تأثـير الضجة التي أحدثها كتابه «الإسلام وأصول الحكم».

4) من آثار مصطفى عبدالرازق:

صـدر عـام 1957م وجمع فيه المقالات التي لم ينشرها الشـيخ مصطفى إبان حياته في أحد مؤلفاته واسـتمكل أحداثًا ووقائع لم يكن من سـبيل إلى الوقوف عليها عن طريق السـماع أو الرؤيـة، كـما كتب فيه مقالة عـن تاريخ حياة أخيه اشـتملت على كثير مـن النقد والتحليل لشخصيته وأفكاره.

رابعاً: خلاصة فكره

جاءت أفكار الشـيخ على عبدالرازق مرآة لشخصيته المحافظة بالفطرة، السلفية في ميولها وتفكيرها ورغم ما حاوله صاحبها من تجديد شجاع واجتهاد بغير تكلف إلا أن آراء السابقين ظلـت ذات وزن كبير عنده أجلها وتمسـك بها وتردد كثيرًا في الخـروج عليها أو العدول عنها. ولم تغـير بيئة الإصلاح والتجديد التي عاش فيها وتتلمذ على أقطابها من هذه الفطرة المحافظة ولم تؤثر فيها أيضًا تلك الفترة التي قضاها في إنجلترا، فظلت شخصيته محافظة تأخذ الإصلاح ولكـن في رفق وهـوادة، وتأخذ بالتجديد لكن في تحفظ وبدون تهـور. ويظهر أن هذا النمط العـام لشـخصيته الفكرية قد تبلور بعد حماسـة الشـباب التي كان كتابه «الإسـلام وأصول الحكم» ثمرة لها وبعد ما لاقاه من هجوم وعنت على أثر ظهوره.

ومـع كل ذلـك فقد ظلـت الآراء التي أعلنهـا في هذا الكتـاب هي الدالة على شـخصيته الفكرية المسـتقلة وعـلى قدرته من خلال البحـث العلمي المدقق، على الخـروج عن المألوف والكشـف عن مناطق مجهولة في الفكر الإسلامي لم يرتدها أحد ولم يجرؤ على الاقتراب منها أحد بعده رغم مرور أكثر من ثلاثة أرباع القرن على إعلانه إياها.

لقـد تحلى الشـيخ عبدالـرازق بشـجاعة عظيمة حينما جرؤ عـلى إعلان نتائـج أبحاثه في

موضوع الحكم في الإسلام ومكانة الخلافة منه. فأكد أن « الخلافة « شأن سياسي وليست بأي حالة مسألة دينية. إذ لا سند لها في القرآن أو في السُنّة النبوية. أما الإجماع فلا يرق لأن يكون سندًا دقيقًا لموضوع الخلافة؛ لأنه إذا كان الأصل في الخلافة عند المسلمين أنها راجعة إلى اختيار أهل العقد والحل، فإن الرجوع إلى الواقع يقول «أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة وأن تلك القوة كانت إلا في النادر قوة مادية مسلحة فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرماح والسيوف والجيش المدجج والبأس الشديد» (الإسلام وأصول الحكم، ص50).

وقد بنى رأيه هذا على واقع حال تولي الخلفاء المسلمين الخلافة منذ عصر علي ومعاوية رضي الله عنهما، إذ «لم يتبوءا عرش الخلافة إلا تحت ظلال السيف وعلى أسنة الرماح وكذلك الخلفاء من بعد إلى يومنا هذا» (نفسه).

أما ما يتعلق بالحكم في عصر النبوة وقول البعض في تحليل ذلك أن الرسول ﷺ كان ملكًا ورسولاً، فقد نبه في شيء من الجرأة والحذر إلى أن «الرسالة غير الملك وأنه ليس بينهما شيء من التلازم بوجه من الوجوه، وأن الرسالة مقام والملك مقام آخر. فكم من ملك ليس نبيًا ولا رسولاً. وكم لله جل شأنه من رسل لم يكونوا ملوكًا» (نفسه، ص74).

فالرسالة تقوم على الدعوة إلى الله بالحسنى وتعتمد على الإقناع والوعظ، بينما الملك يعتمد على القوة والبطش. وقد أقيمت الدولة الإسلامية في عصر النبوة على الجهاد أي القتال بالسيف ذلك لم يكن فقط بغرض نشر الدعوة الإسلامية بل كان أيضًا لتكوين الحكومة الإسلامية. و إذا قيل: هل كان توسيع رقعة الدولة الإسلامية عملاً من أعمال النبوة أو جزء من الرسالة؟! فإن مفكرنا يقول « أنه لا يهولنك أن تسمع أن للنبي ﷺ عملاً كهذا خارجًا عن وظيفة الرسالة وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة. فذلك قول إن أنكرته الأذن لأن التشدق به مألوف في لغة المسلمين فقواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي ﷺ، كل ذلك لا يصدم رأيًا كهذا ولا يستفظعه. بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسند. ولكنه على كل حال رأي نراه بعيدًا»(نفسه، ص80).

و إذا لم نسلم معه تمامًا بهذا الرأي، لم يبق أمامنا إلا أن نسلم برأيه النهائي في الموضوع الذي

يلخصه قوله: بأن محمد ﷺ لم يكن إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة لدولة وأنه لم يكن له ملك ولا حكومة وأنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادافاتها» (نفسه، ص89 - 90). لقد كان الرسول صاحب رسالة تستلزم لصاحبها التميز الاجتماعي ونوعًا من القوة تجعله مجاب الدعوة، ومقام الرسالة يقتضي لصاحبه سلطانًا أوسع مما يكون بين الحاكم والمحكومين.. إن زعامة الرسول إذن « كانت زعامة الدعوة الصادقة إلى الله و إبلاغ رسالته لا زعامة ملك، إنها رسالة ودين وحكم النبوة لا حكم السلاطين» (ص93 - 94). لقد كانت ولاية الرسول ﷺ ولاية روحية منشؤها إيمان القلب. لقد كان «القرآن صريحًا في النص على أن محمدًا ليس له على أمته إلا حق الرسالة ولو كان ﷺ ملكًا لكان له على أمته حق المُلك أيضًا وللملك حقًا غير حق الرسالة وفضلاً غير فضلها وأثرها» (ص97 - 98). كما أن الرسول ﷺ نفسه قد أكد ذلك حينما قال لأحدهم وهو يرتعد أمامه خوفًا ومهابة «هون عليك فإني لست بملك ولا جبار» (ص101). لقد كانت وحدة العرب في عهده وتحت زعامته «وحدة إسلامية لا سياسية وكانت زعامته فيهم زعامة دينية لا مدنية» (ص111).

على هذا النحو قدم على عبدالرازق رؤيته الواضحة في أن الإسلام دين أقيمت دولته على أساس ديني وقد بدأت إقامة الدولة على أسس سياسية في عهد أبي بكر حينما بايعه الصحابة «بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة.. قامت كماتقوم الحكومات على أساس القوة والسيف» (ص1117). وقد عارض هذه البيعة من عارض وتآمر عليها من تآمر لأنه كان «معروفًا للمسلمين يومئذ أنهم يقدمون إلى إقامة حكومة مدنية دنيوية، لذلك استحلوا الخروج عليها. والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنمايختلفون في أمر من أمور الدنيا لا من أمور الدين. وأنهم إنما يتنازعون في شأن سياسي لا يمس دينهم ولا يزعزع إيمانهم، ولا زعم أبو بكر ولا غيره من خاصة القوم إن إمارة المسلمين كانت مقامًا دينيًا ولا أن الخروج عليها خروج الدين» (ص111 - 118).

وقد انتهى من بحثه المطول وأدلته التي ساقها دليلاً وراء دليل مصحوبة بقوة الإقناع العقلي مرة ومدعمة بالنص الديني مرة أخرى بنتيجة أكد فيها بكل الوضوح «أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافات التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا

حولها من رغبة ورهبة ومن عز وقوة. فالخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية.. و إنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها؛ فهو لم يعرفها ولم ينظرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها إنما تركها لنا لنرجع فيها إلى حكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة» (ص128).

والجدير بالذكر أن فكر الشيخ على عبدالرازق لم يقف عند حد هذا التجديد الديني ومقاومة الأفكار السائدة خطأ بين الناس في موضوع الخلافة والحكم بل امتدت رؤيته التجديدية إلى ميادين أخرى مثل ميدان اللغة والأدب؛ فقد طالب خلال عمله المجمعي بضرورة تبسيط قواعد النحو العربي ومعالجة ما فيها من تكلف يجعلها معقدة معسرة ربما كانت آراءه وراء دعوة إبراهيم مصطفى لإحياء النحو، والسبب الذي دعا وزارة المعارف فيما بعد إلى تشكيل لجنة لتيسير النحو.

كما كان على عبدالرازق من أوائل من دعوا إلى أن تمتد أبحاث علماء البلاغة العرب إلى اللغات الأخرى لأن لكل لغة بلاغتها، وجدير بعلماء اللغة أن يقفوا على أوجه البلاغة وأسرارها في هذه اللغات لتنفتح أمامهم أفاقًا جديدة في البلاغة العربية نفسها.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

على عبدالرازق:

- الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1996م.
- من آثار مصطفى عبدالرازق، دار المعارف بالقاهرة 1957م.
- كفاح هادئ في خدمة الإسلام و إصلاح الأزهر، مقال ضمن كتاب «هذا مذهبي» الذي نشرته دار الهلال بالقاهرة 1955م.
- أمالي في علم البيان وتاريخه، مطبعة مقداد، القاهرة 1330ه.

ثانياً: المراجع

إبراهيم بيومي مدكور:

- علي عبدالرازق، مقال ضمن كتاب «مع الخالدين»، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين، الهيئة العامة لشئون المطابع الإميرية، القاهرة 1981م.

د. جابر عصفور:

- هذا الكتاب من وثائق التنوير، مقدمة كتبها لنشرة مكتبة الأسرة لكتاب «الإسلام وأصول الحكم»، القاهرة 1996م.

د. فهمي جدعان:

- أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1979م.

د. عثمان أمين:

- علي عبدالرازق وحرية الفكر، مقال بمجلة " الفكر المعاصر " العدد (21)، القاهرة، نوفمبر 1965م.